مشكلات التعدد اللغوي

أ.د عبد الحميد بوفاس

جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة

نلاحظ في عديد من البلدان التي تتعدد اعراق سكانها أن عددا كبيرا من السكان يتحدثون بلغتين او أكثر بدرجة واحدة من الكفاية. ويطلق على هؤلاء BILINGUALS مزدوجو اللغة إذا اتقنوا لغتين فحسب، و MULTI LINGUALS متعددو اللغات غذا اتقنوا أكثر من لغتين. والصفة ذاتها تطلق على المجتمع ، فيقال مجتمع مزدوج اللغة او متعدد اللغة.

والغالبية العظمى من الدول لديها أكثر من لغة يتحدث بها في إطار حدودها ، ومن ثم فهي مجتمعات متعددة اللغة ، ومع هذا فربما لا يلاحظ كثير من الناس مثل هذه الظاهرة، فالشخص العادي يتصور مثلا أن الفرنسيين يتحدثون بالفرنسية ، والإنجليز يتحدثون بالإنجليزية، وليس هذا صحيحا تماما، فبعض الفرنسيين يتحدثون بالبريتونية، وبعض الإنجليز يتحدثون بالولزية او الغالية.

ويطلق على تلك الجماعات التي تتحدث بلغة أخرى غير لغة الأم مصطلح أقلية لغوية. والغالب أن تكون اللغة الأخرى هي اللغة الوظيفية المسيطرة او لغة الأغلبية في البلد الذي يعيشون فيه. وفي بعض الأحوال وحيث تكون الاقليات اللغوية كبيرة نسبيا يكو في الدولة أكثر من لغة وظيفية او رسمية كالحال في كندا (حيث الفرنسية والإنجليزية)، وفي سويسرا (حيث الفرنسية والإيطالية والألمانية والرومانشية او الرومانتش).

وفي بعض أحوال أخرى وحيث تكون الأقلية أصغر أو أقل تأثيرا فإن لغتها من غير المحتمل ان تكون لغة رسمية ، ومن ثم يضظر المتحدثون بها غلى استخدام اللغة الرسمية، وهذا هو الحال في انجلترا مثلا ، حيث تستخدم الغالية في بعض مناطق اسكتلندا والويلزية في ويلز.

يثير التعدد اللغوي مشكلات اجتماعية كبيرة للأفراد والجماعات وبخاصة للأفراد والجماعات التي تنتمي إلى أقلية عرقية ، كما يثير مشكلات أكثر تعقيدا للحكومات والهيئات القومية بمختلف أنواعها.

أولا : مشكلات الأفراد والجماعات

فالأفراد والجماعات التي لا تستخدم لغة الأغلبية لغة أم لها يضطرون إلى اكتساب لغتين على الأقل، بكفاية واحدة لكي يكونوا أعضاء كاملين في المجتمع القومي الذي يعيشون فيه. ويحدث ذلك في المجتمعات التي لا تدين بدين واحد .

واكتساب اطفال الأقلية اللغوية لغتين أو أكثر قراءة وكتابة ، مشكلة تؤثر حتما في كفاءتهم اللغوية ومن ثم كفاءتهم الوظيفية . ولكن المشكلة تكون اقل خطورة حين يكون بين اللغتين قرابة لغوية كالحال بين الفريزية والهولندية اللتين تنتميان إلى فصيلة لغوية واحدة ، وتكون اكثر خطرا حين تنتمي اللغتان إلى فصيلتين لغويتين مختلفتين كالحال بين الفرنسية والألمانية مثلا.

***اتجاهات حل المشكلة**

ثمة سياسات تعليمية تتبناها الحكومات والمؤسسات التعليمية المعنية في الدول التي تتعرض لمشكلات التعدد اللغوي.

أ. **التعليم الثنائي :**

تتيح بعض السياسات ان يتعلم اطفال الأقليات لغة الأم قراءة وكتابة في مرحلة التعليم الاول، على حين يعلمون لغة الأغلبية في المرحلة التعليمية التالية، كالحال في ويلز ورومانيا، وهدف هذه السياسة أن الطفل ينبغي ان يكتسب القدرة على قراءة وكتابة اللغتين: لغة الأم ولغة الأغلبية على سواء. وفي هذه المرحلة ينظر إلى اللغتين نظرة احترام من حيث هما نظامان لغويان مكتملان، ويشجع الطفل على استخدامهما.

ب–التعليم موحد اللغة :

تجنح بعض الدول إلى سياسة تعليمية تتجاهل لغة الأقلية او لا تشجع استعمالها ، وبعض الدول تتخذ سياسة أكثر حدة فتمنع استعمالها في المدارس، وقد يعاقب الأطفال إذا ما استعملوها، ويحظر أي نشاط يجري بها.

وقد كانت هذه السياسة متبعة في انجلترا لفترة طويلة حيث كان استخدام الغالية أو الولزية محظورا بحكم القانون. وكان المعتقد آنذاك انهما لغتان رديئتان بالقياس إلى الإنجليزية، وهو حكم اجتماعي او جمالي ، ولا يقوم على أساس لغوي من طبيعة اللغة نفسها (في حال عدها جميعا لغات) . وفرض لغة وإحلالها محل اللغة الام يثير مشكلات معقدة، إذ تؤدي أحيانا غلى طمس

ثقافات الأقلية ، وتحيي من غير شك بعض النزعات العرقية، وتؤثر بالتاكيد في المستوى التعليمي للاطفال حيث لا يتفاعلون بطريقة إيجابية مع معلميهم.

وقد تبنت الولايات المتحدة هذه السياسة لفترة طويلة ، فلم تكن تسمح ألبتة باستخدام الغسبانية أو الإيطالية او غيرهما من لغات الأقليات، ولكنها سمحت – فيما بعد– بتعليم الإسبانية في المناطق التي ينتشر فيها الامريكيون من أصل إسباني .

ولا شك أن السياسة الرامية إلى السماح للاقليات اللغوية تعليم أطفالهم بها، بالإضافة إلى لغة الاغلبية ، لها فوائدها الواضحة للأطفال لا من حيث غنهم يتعلمون القراءة والكتابة بها فحسب، بل من حيث إنهم يتعلمون بها العلوم المدرسية المختلفة. كما ان لها تاثيرا في إدراك الطفل لهويته الاجتماعية والثقافية واكتمالها، وتشجع تطور ونمو ثقافات الأقلية، وهي ترمي في الوقت نفسه إلى إتقان الكفل لغة الأغلبية التي تكون ضرورية لتحقيق مطامحه الاجتماعية . ولكن ذلك مرهون –حتما – بنزعات الأقليات إزاء وحدة الدولة واستقرارها.

ج–التعليم بلغة الأقلية فحسب :

ثمة اتجاه ثالث يسمح للأقليات باستعمال لغاتهم في التعليم وفي غيره، ولا يلزمون بتعليم لغة الأغلبية . وشعار هذا الاتجاه : لا حاجة للطفل إلى لغة أخرى غير اللغة الأم، لان اللغة الأم كافية للتعبير عن حاجاته.

وعلى سبيل التمثيل قد يقال وفقا لهذا الشعار: لا حاجة للباسك الأسبان إلى ان يتعلموا الأسبانية ، لان لغة الباسك في ذاتها لغة كافية تماما. وهذا الشعار خاطئ من غير شك، لان الباسك في حاجة فعلية إلى تعلم الأسبانية، لانهم يعيشون في إسبانيا، وهم ملزمون إلى أن يكونوا جزءا من المجتمع الاسباني.

وقد يكون مثل هذا الشعار ممكنا إذا سمح للباسك الانفصال عن اسبانيا وأصبحت لهم دولة مستقلة ، ومن ثم تتحول لغتهم من لغة أقلية إلى لغة أغلبية .

والعالم اليوم يموج بكثير من الدعوات الانفصالية التي تقوم على أسس عرقية أو لغوية، فالألبان في (صربيا) وفي (مقدونيا) يعلنون عن مطالبهم الانفصالية عن صربيا وفي مقدونيا على أسس عرقية أو لغوية ، وقد تحقق لهم ذلك منذ سنوات. وهذا ما له تاثير خطير في تقويض المجتمعات وإضعافها ، ومن هنا يتضح لنا الدور الكبير الذي تحققه اللغة في وحدة الشعوب وتماسكها .